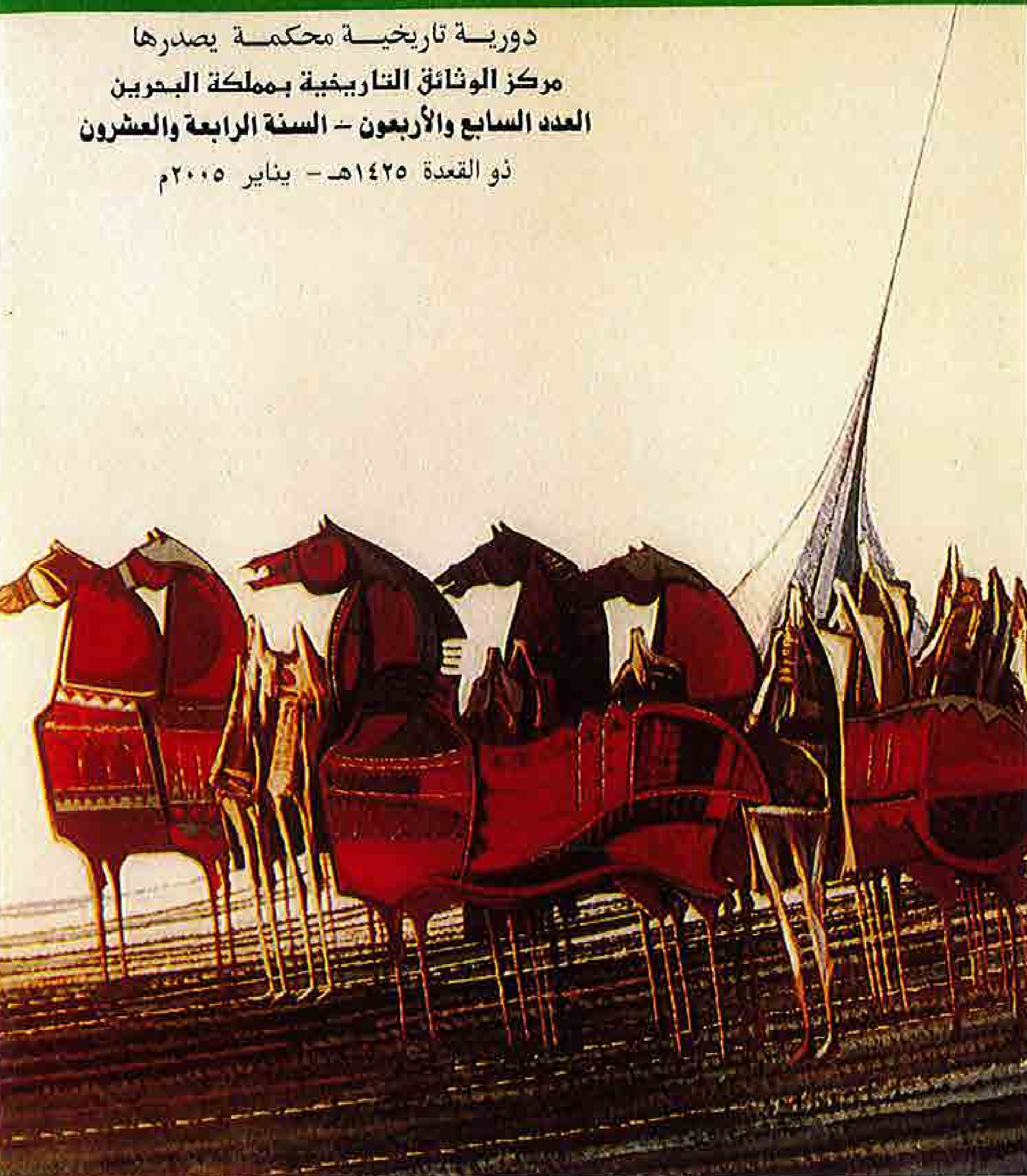
الوثيقة

دوريـــة تاريخيـــة محكمـــة يصدرها
مركز الوثائق التاريخية بمملكة البحرين
العدد السابع والأربعون - السنة الرابعة والعشرون
ذو القعدة ١٤٢٥هـ - يناير ٢٠٠٥م



بسم الله الرحمن الرحيم

الوثيقة

دورية تاريخية مُحكّمة
يصدرها مركز الوثائق التاريخية
بمملكة البحرين
رقم التسجيل : MWTH 222

العدد السابع والأربعون – السنة الرابعة والعشرون
ذو القعدة ١٤٢٥هـ – يناير ٢٠٠٥م

الوثيقة

لجنة المجلة

العنوان : مركز الوثائق التاريخية ص. ب. : ٢٨٨٨٢
المنامة - مملكة البحرين : ١٧٦٦٤٨٥٤
جميع المكاتبات ترسل باسم رئيس التحرير

فهرس

كلمة العدد:

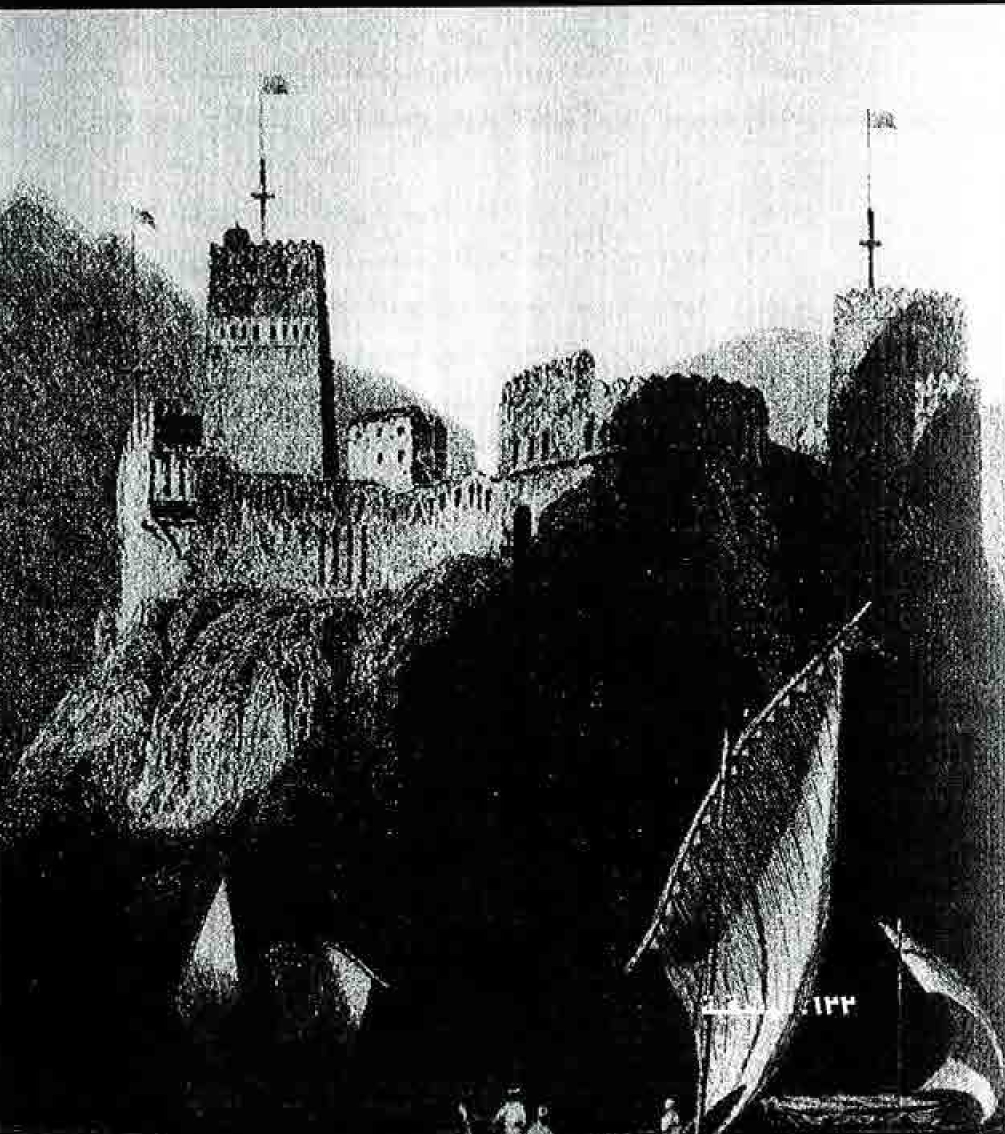
(القسم الإنجليزي)

صورة الغلاف

الخيول تنتظر الفرسان

الفنان العراقي عامر العبيدي

العلاقات العمانية



ـة البريطانية
١٩٣٠ - ١٩٣٩م



بقلم : الدكتور فاضل محمد الحسيني

تميزت العلاقات العمانية البريطانية قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ عام ١٩٣٠م عندما تنازل السلطان تيمور بن فيصل عن الحكم في عمان طوعاً ولغاية نشوب الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩م، بعدم الثبات في وتيرتها إذ تناوبت بين التأزم لدرجة القطع حيناً والعودة إلى طبيعتها المعهودة من المتانة والقوة أحياناً أخرى وذلك بسبب أهمية الأحداث التاريخية التي شهدتها عمان إبان تلك الحقبة الزمنية١٩٣٠-١٩٣٩ م والتي تركت بصماتها واضحة على علاقة عمان بالإنجليز سلباً وإيجاباً .

سنتناول موضوع هذا البحث بالدراسة والتحليل من خلال الوثائق الإنجليزية غير المنشورة والمنشورة فضلاً عن المصادر والمراجع العربية والمحلية وفق المحاور التالية :

١ – تنازل السلطان تيمور بن فيصل عن الحكم وموقف بريطانيا منه .

٢ – تولي سعيد بن تيمور الحكم في عمان عام ١٩٣٢م وتأزم العلاقات العمانية البريطانية .

٣ – عودة العلاقات الطبيعية بين عمان وبريطانيا .

أولاً : تنازل السلطان تيمور بن فيصل عن الحكم وموقف بريطانيا منه .

غادر السلطان العماني تيمور بن فيصل العاصمة مسقط في شهر سبتمبر من عام ١٩٣٠م متوجهاً إلى مدينة كشمير في الهند ليعلن من هناك تنازله عن الحكم في عمان[١]، والواقع لم يكن هذا التنازل هو المحاولة الأولى للسلطان بهدف التخلص من أعباء الحكم وإنما سبقته محاولات عديدة جابهتها الحكومة البريطانية بالرفض الشديد، ففي عام ١٩١٩م أبدى السلطان تيمور رغبته بالتنازل عن الحكم أمام "وينجت" الوكيل السياسي البريطاني في عمان طالباً منه العيش خارج عمان والاكتفاء براتب متواضع يخصص له كي يعيش عليه[٢] .

وفي عام ١٩٢٠م كرر السلطان المحاولة، إذ تقدم بطلب إلى حكومة الهند البريطانية أعرب فيه عن رغبته في التنازل عن الحكم إلا أن حكومة الهند البريطانية رفضت ذلك متذرعة بحجة عدم وجود من يخلفه في الحكم[٣] .

وفي مقابلة تمت بين السلطان تيمور والكولونيل بيسكو (Biscoe) المقيم البريطاني في الخليج العربي عام ١٩٣٠م أبدى خلالها السلطان عزمه على التنازل عن الحكم، لكن المقيم البريطاني نصحه بعدم الإصرار على موضوع التنازل وأنذره بأن ذلك سيعود عليه



سعيد بن سلطان



تيمور بن فيصل



مدخل قلعة البوريمي



قلعة مسقط قديماً

بالعواقب الوخيمة طالباً منه التريث حتى تتوصل بريطانيا إلى حلول للمشاكل التي تعاني منها عمان والتي تدفعه للتنازل عن الحكم، كما أوضح بيسكو للسلطان الآثار السلبية التي ستلحق بعمان في حالة إصراره على التنازل حيث ستحجب مساعدة السلاح المالية التي تقدمها بريطانيا لعمان سنويا لكونها مرتبطة بوجوده في الحكم ولا تنتقل لخلفائه، وقد طلب المقيم البريطاني من السلطان أن يتأكد بنفسه من صحة أقواله وذلك بالرجوع إلى مذكرة (نوكس) التي سلمت إليه عام ١٩٢٣م والتي كانت تنص صراحة على أن مساعدة السلاح هي معونة شخصية[٤] .

ولدى دراستنا للأسباب التي تقف وراء محاولات السلطان تيمور المتكررة للتنازل عن الحكم نجدها عديدة وهي تختلف تماماً عما كان يدعيه السلطان شخصياً من تدهور حالته الصحية[٥] .

ويمكن أن نجمل هذه الأسباب فيما يلي :

* بلوغ النفوذ البريطاني أقصى ذروته في عهد السلطان تيمور بن فيصل[٦]، إذ تولى المستشارون الإنجليز إدارة شئون الدولة وسيَّروها وفق مشيئتهم دون الرجوع إلى السلطان[٧]، الأمر الذي جعل السلطان يكثر من تردده على الهند هرباً من الضغط البريطاني على مرافق حكمه .
* الأزمة الاقتصادية التي عصفت بعمان خلال عهد السلطان تيمور وما خلفته من مضاعفات سياسية خطيرة، فبعد الاستقرار النسبي الذي حظيت به عمان بعد تجاوز أزمتها الاقتصادية في العشرينات لم تلبث أن تعرضت ثانية إلى نكسة اقتصادية شديدة نتيجة للأزمة الاقتصادية، التي شهدها العالم في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي . وقد كان تأثيرها شديداً على عمان لكونها قد تزامنت مع الفترة التي كانت فيها عمان تحاول إصلاح أنظمتها المالية والإدارية الضعيفة .
* الحركات الانفصالية التي اندلعت في عهد السلطان تيمور وعدم اكتراث الحكومة البريطانية بها أو محاولة قمعها الأمر الذي أدى إلى تأجيج الخلاف وتعثر العلاقات بين عمان وبريطانيا[٨] .



سعيد بن تيمور

أما موقف بريطانيا من تنازل السلطان تيمور عن الحكم

فكانت الحكومة البريطانية ترفض كل محاولة يقوم بها السلطان تيمور للتنازل عن الحكم في عمان على الرغم من أنها كانت تدرك الأسباب الحقيقية للتنازل والتي تطرقنا لها آنفاً، فتحاول من جانبها تذليل بعض الصعاب التي تواجه السلطان في حكمه، ففي رسالة بعث بها بيسكو المقيم البريطاني في الخليج العربي إلى حكومته في شهر يناير عام ١٩٣٠م تطرق فيها إلى إمكانية عدول السلطان عن رغبته في التنازل فيما لو اتخذت الحكومة البريطانية بعض الإجراءات المالية لسد العجز في ميزانية عمان إلى جانب اتخاذ إجراءات أخرى عسكرية لإعادة تثبيت نفوذ السلطان على المقاطعات العمانية التي أعلنت انفصالها عنه . وقد استجابت بريطانيا بالفعل إلى اقتراحات وكيلها بيسكو فعملت على تدعيم الأوضاع العسكرية والمالية في عمان حيث تمت زيادة الضرائب الجمركية على التجارة الخارجية العمانية بعد أن دخلت بريطانيا في مفاوضات مع الدول التي ترتبط مع عمان بمعاهدات تجارية بغية زيادة الضرائب الجمركية على وارداتها من عمان، كما منحت حكومة الهند البريطانية عمان قروضاً إضافية من البنك الإمبراطوري في الهند[٩] .

ومن جانب آخر، حاولت بريطانيا إعادة تثبيت النفوذ للسلطان العماني على منطقة صور بعد أن رافق المقيم البريطاني في عمان السلطان تيمور خلال جولته في تلك المدينة صور ليشعر شيوخ القبائل فيها بأن السلطان مؤيد من لدن الحكومة البريطانية وقد كانت بريطانيا مستعدة لضرب المراكز الجمركية والاستحكامات المقامة في صور عند فشلها في تأكيد النفوذ للسلطان عليها وذلك بناءً على اقتراح من قِبَل مقيمها في عمان[١٠]، إلا أن السلطان تيمور لم تقنعه جميع هذه الإجراءات وذلك لكون المساعدات المالية التي تقدمها بريطانيا لحكومته قد تسهم في حل الأزمة الاقتصادية لفترة قصيرة إلا أنها في الوقت نفسه تزيد من قبضة التحكم البريطاني بمرافق الحكم العماني الأمر الذي يحد من فاعلية السلطان بينما يترك المجال رحباً أمام المستشارين الإنجليز ليتصرفوا بشئون البلاد دون الرجوع إليه، لذلك، عاد السلطان مرة أخرى يطرح رغبته في التنازل عن الحكم أمام المسئولين الإنجليز وأفراد أسرته الحاكمة في سبتمبر عان ١٩٣٠م ولكن رغبته هذه المرة قد

تحولت إلى قرار لا رجعة فيه عندما نفذها برحيله إلى الهند معلناً تنازله عن الحكم لابنه سعيد .

ولقد امتعضت الحكومة البريطانية من إصرار السلطان تيمور على التنازل عن الحكم وبذلك شهدت هذه المرحلة تعثراً في العلاقات العمانية البريطانية حاولت خلالها بريطانيا الضغط على السلطان تيمور كي يعدل عن قراره فقد بعثت مورافي وكيلها السياسي إلى الهند كي يعود بالسلطان إلى عمان إلا أن السلطان رفض ذلك متذرعاً بسوء حالته الصحية(١١) .

ثم حاولت بريطانيا الضغط عليه من خلال إبلاغه بأن مخصصاته الشهرية ستنخفض من عشرة آلاف روبية إلى خمسة آلاف روبية وربما إلى ألفي روبية فقط(١٢)، كما ستتوقف المعونة السنوية التي تقدمها بريطانيا إلى عمان في حالة عدم عودته إلى سدة الحكم في عمان، بيد أن السلطان تيمور لم يبد أية خطوة نحو التراجع عن قراره .

كما جرت محاولات عدة من قِبل أصدقاء السلطان ووجهاء عمان من شيوخ القبائل ورجالاتها لثنيه عن عزمه في التنازل، فقد كتب إليه الشيخ عيسى بن صالح زعيم قبائل الحرث، ومما جاء في خطابه للسلطان قوله : "لقد ذهبت بعيداً عن عمان، فماذا تركت لنا ؟" .

فأجابه السلطان تيمور : "أجل، لقد تركت عمان ولكنني تركت نجلنا السيد سعيد لرعاية كل شيء"(١٣) .

كما سافر ابنه (سعيد) إلى الهند في السابع عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٣١م ليحاول إقناع أبيه في العدول عن التنازل والعودة معه للحكم في عمان، غير أن أباه أجابه بالرفض القاطع عندما قال له بالحرف الواحد : "لقد اتخذت قراري . . . ولا فائدة"(١٤) .

وقد سلمه وثيقة التنازل له عن الحكم . ويذلك أسدل الستار على حكم السلطان تيمور بن فيصل الذي كان رحيله عن عمان أبدياً إذ توفاه الله عام ١٩٦٥م في مدينة بومباي بالهند(١٥) .

ثانيا : تولي سعيد بن تيمور الحكم في عمان عام ١٩٣٢م وتأزم العلاقات العمانية البريطانية .

لم تمض فترة طويلة على عودة سعيد من الهند حتى دعا أفراد الأسرة الحاكمة ووجهاء عمان ورؤساء القبائل إلى عقد اجتماع عام طلب خلاله من "أحمد الشبلي" سكرتير والده أن يقرأ على المجتمعين نص وثيقة التنازل التي جلبها من أبيه وهو في الهند والتي دعت كافة زعماء القبائل وأفراد الأسرة الحاكمة إلى تقديم الولاء والطاعة لسعيد باعتباره السلطان الجديد لعمان[١٦] .

ولد سعيد بن تيمور عام ١٩١٠م، وتلقى تعليمه بالمدرسة العربية ببغداد[١٧] ثم انتقل للتعلم في مدرسة الأمراء بالهند وهي كلية مايو (Mayo College) التي تشرف عليها الحكومة البريطانية[١٨]، لذلك كان يجيد اللغة الإنجليزية تحدثاً وكتابة، وله زوجتان أنجبت الثانية ثلاثة ذكور أحدهما السلطان الحالي لعمان[١٩] . وبالرغم من حداثة سن سعيد إذ تولى الحكم وهو في الثانية والعشرين من عمره إلا أنه كان ذا تجربة وخبرة في ميادين الإدارة والحكم فكثيراً ما اعتمد عليه أبوه في إدارة شئون البلاد، إذ كان يحضر بانتظام اجتماعات المجلس الوزاري، وعندما توفى عمه نادر بن فيصل رئيس المجلس عام ١٩٢٩م انتخب ليكون خلفاً له في رئاسة مجلس الوزراء، كما أن بريطانيا سبق وأن اعترفت به ولياً للعهد إبان حكم والده وذلك كإجراء متبع في عمان بإعطاء الأولوية في الحكم للابن الأكبر عند اختيار الحاكم الجديد[٢٠] .

ومن الجدير بالذكر أنه في الفترة التي سبقت تسلم سعيد لمقاليد الحكم والتي كان فيها أبوه غائباً عن عمان كان يشرف بنفسه على إدارة الحكم بدل والده، وكان يمارس كافة صلاحيات السلطان في الفترات التي يسافر فيها والده، أو يبدي عدم اكتراثه بشئون السلطة من جراء تذمره من تحكم الإنجليز وتشديد قبضتهم على الحكم في عمان .

وقد اعترفت الحكومة البريطانية بالسلطان الجديد سعيد بن تيمور وكان اعترافها مشروطاً باحترام سعيد لكافة الالتزامات التي سبق وأن ارتبط بها من سبقه من الحكام العمانيين إلى جانب استمراره في الاستعانة بوجهة النظر الإنجليزية(٢١) .

وعلى ضوء ذلك، وافقت بريطانيا بأن تمتد منحة السلاح لمدة ثلاث سنوات أخرى بهدف تمكين السلطان الجديد من إقرار الأوضاع الاقتصادية في بلاده، كما حصل السلطان سـعيد على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بتربعه على سدة الحكم العماني(٢٢) .

ويبدو أن السلطان سعيد قد تألم كثيراً إثر تنازل أبيه عن الحكم لأنه كان يدرك جيداً السبب الحقيقي وراء إلحاح والده على التنازل وهو شدة قبضة الإنجليز على الحكم في عمان . لذا نجد هذا الأمر ينعكس بوضوح على سياسته منذ الأيام الأولى لتسلمه السلطة . فقد بذل قصارى جهوده في سبيل إثبات وجوده في مجال الإشراف الفعلي على سير دفة الأمور في عمان ليؤكد بذلك على حقوقه الشرعية في أن يكون مستقلاً وسيداً لمصيره بخلاف ما كان عليه والده الذي وصفته الوثائق الإنجليزية : "سلطان عمان من الناحية النظرية مستقل، ولكنه في الحقيقة مستمر في حكم عمان نتيجة لدعمنا الاقتصادي ومساندتنا العسكرية التي تصله في الرمق الأخير، والتي لولاها لخرجت عمان من قبضة هذه الأسرة في عام ١٩١٥م، أو ربما قبل هذا التاريخ بزمن بعيد"(٢٣) .

كما أدرك السلطان سعيد سبب التدهور الذي عانت وتعاني منه عمان وقد حدد ذلك بأمرين اثنين، أولهما الإفلاس المالي المزمن، وثانيهما الاعتمـاد على الدعم البريطاني . لذلك، قرر إلغاء منصب المستشار الاقتصادي الذي كان يشغله الإنجليزي (هدجوك) ليتولى بنفسه إدارة الشئون المالية للدولة . كما قرر الاستغناء عن المستشارين الإنجليز واستبدالهم بالشخصيات العربية المعروفة بمناوأتها للنفوذ البريطاني(٢٤) .

ولم يكتف السلطان سعيد بهذه الإجراءات التي تعزز استقلاله، بل دعمها بإجراء آخر كان له الوقع السيئ على العلاقات البريطانية العمانية خلال عهده وهو اختيار عاصمة جديدة لبلاده تنأى به عن النفوذ البريطاني، ففي عام ١٩٣٣م غادر السلطان سعيد مسقط إلى منطقة ظفار التي تقع في الطرف الجنوبي الأقصى من عمان على الحافة الغربية لخليج كوريا موريا والذي يمتد إلى رأس الشحر بمسافة ١٣٠ ميلاً وباتساع حوالي

١٨ ميلاً من البحر، وهي منطقة تمثل بسكانها ومنتجاتها الطبيعية واحدة من أكثر مناطق شبه الجزيرة العربية إثارة[٢٥] . كما تعتبر من المناطق التاريخية القديمة التي اكتسبت شهرة كبيرة فقد ذكرها الجغرافيون والمؤرخون والرحالة[٢٦] لأنها لعبت دورا هاماً في النشاط التجاري البحري في العصور الوسطى . وقد اعتبرها وليمسون من خرائب مدينة (أوفير) الشهيرة في عهد النبي سليمان[٢٧] . واتخذ السلطان سعيد من "صلالة" أهم مدن منطقة ظفار[٢٨] مقراً جديداً لحكومته[٢٩] .

وبالفعل، فقد شعر السلطان سعيد باستقلاليته التامة في مقر إقامته الجديد بعيداً عن مسقط مركز النفوذ الإنجليزي[٣٠] حيث مقر إقامة الوكيل السياسي البريطاني والمستشارين الإنجليز وكذلك منطقة تواجد وحدة الردع المسقطية Levy Corps[٣١] تلك القوة العسكرية التي أنشأها الإنجليز عام ١٩٢٢ وجعلوا عليها ضابطاً إنجليزياً من العاملين في حكومة الهند البريطانية قائداً، وقد استمرت هذه القوة تحت إشراف الضباط الإنجليز حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، إذ كانت شروط المعونة التي يتلقاها السلطان العماني تقضي بذلك[٣٢] .

إلا أن الحكومة البريطانية قد استاءت كثيراً من تصرفات السلطان سعيد الاستقلالية هذه وأخذت ترتاب بأمره فأوعزت إلى أجهزتها الاستخبارية بمتابعة نشاطاته لكي تقف على النوايا الحقيقية لجميع تحركاته .

ومن جانب آخر، أراد السلطان سعيد أن يحصل على السلاح بطريقته الخاصة كي يدعم حكمه الجديد بعد أن استغنى عن المساعدات العسكرية البريطانية وابتعد عن قوة الردع المسقطية التي كانت تحمي حكمه، فضلاً عن حاجته الماسة للسلاح لإخماد الاضطرابات في الداخل التي مازالت تستعر وتهدد حكمه إذ أن عمان كانت تنقسم إبان عهده إدارياً . فالإمام الأباضي كان يحكم الداخلية لعمان وهو الذي يعين الولاة والقضاة من مقره بنزوى على الولايات الداخلية[٣٣] . لذلك، عقد السلطان سعيد العزم للحصول على كميات مناسبة من السلاح ليعزز بها قواعد حكمه، لكنه أراد أن يحيط ذلك بسرية تامة .

وبالفعل، فقد سافر إلى اليابان متنكراً على متن إحدى البواخر الإيطالية[٣٤]، وكان بصحبته وسيط تجاري يهودي اسمه (المعلم صالح حاييم) ولدى وصولهما سنغافورة تقابلا

هناك مع الشيخ محمد السقاف الذي كان يعمل ممثلاً لليابان في السعودية، لكن الاستخبارات البريطانية كشفت جميع تحركات السلطان وتنبهت إلى أن منطقة ظفار التي اختارها السلطان سعيد كمقر جديد له كانت مركزاً هاماً من مراكز تهريب السلاح من اليابان[٣٥] . وعلى ضوء ذلك، غيرت الحكومة البريطانية من لهجتها إزاء السلطان العماني فوجهت له إنذاراً شديد اللهجة تدعوه إلى تحديد موقفه من بريطانيا بدقة ووضوح كما طلبت منه أن يبادر فوراً إلى طرد الأشخاص غير المرغوب فيهم من خدمته وقد أبلغه المقيم البريطاني في الخليج العربي هذا الإنذار كما أخبره بقرار حكومته القاضي بوقف المنحة المادية عنه والخاصة بمعونة السلاح .

وفي الواقع، لم يكن تصرف الحكومة البريطانية حازماً — في تلك المرحلة — مع عمان فقط وإنما كانت سياسة عامة تجاه منطقة الخليج العربي برمتها نتيجة للتراجع الذي شهدته المنطقة للنفوذ البريطاني في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي بسبب المتغيرات الدولية والحديثة التي طرأت على المنطقة، ولذلك نجد إحدى الوثائق الإنجليزية في وزارة الخارجية البريطانية تؤكد على اتخاذ سياسة بريطانية جديدة حيال الأوضاع في الخليج العربي، حيث جاء فيها : "إن الخارجية البريطانية ترى في عام ١٩٣٦م أن المتغيرات الحديثة قد أدت إلى ثورة في وضع الخليج العربي إذ لم يعد وضعه — كما كان الحال سلفاً — بحيرة معزولة عن رياح المتغيرات الدولية، وترى الخارجية وجوب مراجعة سياستها في الخليج لأن الثبات على السياسة القديمة لم يعد مجدياً وعليهم أن يسيروا بسياستهم إلى الأمام أو أن يرتدوا بها القهقرى"[٣٦] .

ثالثاً : عودة العلاقات الطبيعية بين عمان وبريطانيا

لقد تصرف السلطان سعيد باستقلال تام في إدارة دفة الحكم مبتعداً في كل إجراءاته وقراراته عن التأثير البريطاني، وهذا الأمر لم يكن بالهين وإنما تطلب جرأة وحكمة نادرتين حتى قال عنه لاندن : "إن حكم السلطان سعيد قد تميز بالاستقلالية وحرية التصرف من الوجهتين الفعلية والقانونية، وأنه أظهر حكمة وبعد نظر يكاد يكون نادراً

بين أقرانه من سلاطين عمان السابقين"(٣٧) إلا أن سعيداً لم يكن باستطاعته الاستمرار في النهج المستقل الذي اختطه لسياسته بعيداً عن المساعدات المادية والعسكرية الإنجليزية، حيث اتضحت له ضآلة إمكانياته التي يواجه بها أعباء الحكم ومشاكله فأخذت الصعوبات والأزمات الحادة تجتاح بلاده من كل ناحية، فداخلية عمان ومناطق أخرى من البلاد أخذت تنسحب رويداً رويداً من سلطته حتى وصف لونكريك (Longrigg) وهو أحد المسئولين الإنجليز في شركة نفط العراق حالة عمان خلال هذه الفترة بقوله : "إن سلطان عمان الشاب سعيد بن تيمور كان أبعد ما يكون عن التمتع بسلطة لا ينازعه عليها أحد، فلم تكن القبائل البعيدة مستقلة عن حكمه استقلالاً يكاد يكون تاماً فحسب، بل كان الأهالي في قلب البلاد كما كان سكان الوديان وقرى منطقة الجبال يدينون بالطاعة لحاكم منافس وهو إمام عمان"(٣٨) .

وهكذا نجد أن الإمام في داخلية عمان قد استغل استقلالية السلطان سعيد وابتعاده عن بريطانيا ليوسع من رقعة الإمامة حتى امتدت إلى أقصى حدودها الإقليمية خلال هذه الفترة من حكم السلطان سعيد فضمت من الجنوب واحة بني بوحسن، ومن الشرق رأس سلسلة جبال الحجر، بالإضافة إلى بلدة سمايل ومدينة الرستاق على المنحدرات المطلة على جبال الحجر في ساحل الباطنة . أما شمالاً فبلدة عبري ومن الغرب تحدها رمال الصحراء أو الربع الخالي، وكانت داخلية عمان تتجه نحو العزلة والانغلاق، وحتى السنة التي يتوقف عندها البحث كانت الإمامة تخضع لشخصية محمد بن عبد الله الخليلي كإمام للمنطقة يساعده الشيخان عيسى بن صالح زعيم قبيلة الحرث وسليمان بن حمير زعيم قبيلة بني ريام . والرجال الثلاثة محافظون ومن أنصار العزلة ولا يؤمنون بالانفتاح على العالم أو الاحتكاك بالأجانب(٣٩)، ولكن الغريب في الأمر، أن الإمامة ظلت تعادي السلطان بالرغم من ابتعاد السلطان عن الإنجليز في الوقت الذي كانت الإمامة تدّعي بأن سبب خلافها الرئيسي مع السلطان يعود لارتمائه في أحضان الإنجليز وتنفيذه لرغباتهم في البلاد .

ومن جهة أخرى كان السلطان سعيد يتخوف من تحرك السعوديين نحو عمان والهجوم على واحة البريمي التي بقيت موضع نزاع بين عمان والسعودية . وواحة البريمي جغرافيــاً هي تلك الرقعة من الأرض المنبسطة على مســاحة من الأرض تقدر

بـ (٧٣,٥٥٤) كيلومتراً مربعاً وتقع في جنوب الخليج العربي بين شبه جزيرة قطر غرباً وشبه جزيرة رءوس الجبال شرقاً[٤٠]، وهي تشكل بذات الوقت الجزء الشمالي الغربي من إقليم الظاهرة يربطها من الجنوب "جبـــل حفيت" وبالشمال وادي ســـمايل وبالغرب الصحراء[٤١]. وتتألف واحة البريمي من تسع قرى تسكنها قبائل النعيم وتفصل بينها مساحات صحراوية متقاربة الاتساع وفيها عدة ينابيع للماء وهي مركز طبيعي للزراعة وتبادل التجارة وهي الطريق المؤدي إلى مسقط[٤٢].

ومن الجدير بالذكر، أنه منذ انتشار الحركة السلفية أوائل القرن التاسع عشر وعمان تتعرض إلى هجمات سعودية على أراضيها، ففي عام ١٨٤٥م تعرضت عمان إلى هجوم السعوديين بقيادة سعد بن مطلق على منطقة البريمي، بعدها اتفق الطرفان (السعودي والعماني) على هدنة لتهدئة الموقف بعد أن استلم القائد السعودي مبلغاً بقيمة عشرين ألف ريال من السلطان العماني. ثم تكررت الهجمات السعودية على عمان عقب ذلك في فترات متقطعة، إذ كان السعوديون ينتهزون فرصة الأوضاع القلقة في عمان وكان أعنف هجوم قاموا به عام ١٨٥٣م حيث شن الأمير السعودي عبد الله الفيصل هجوماً بحرياً عبر شبه جزيرة قطر حتى وصل إلى واحة البريمي في عمان مجبراً شيوخ القبائل فيها على الولاء للسعوديين وبعد أن طلب السلطان العماني من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي التدخل بينه وبين السعوديين تم عقد الصلح بينهما وعلى أساس إبقاء حامية سعودية في واحة البريمي تدفع الرواتب لأفرادها من الحكومة العمانية[٤٣]. وقد استمرت الحامية السعودية بجمع الزكاة من القبائل القاطنة في واحة البريمي طيلة سنوات تواجدهم فيها[٤٤]. وقد ازدادت مخاوف السلطان العماني بعد انتصار عبد العزيز بن سعود في معركته ضد الهاشميين في الحجاز عام ١٩٢٥م إذ أخذ بن سعود يولي المقاطعات الشرقية من الجزيرة العربية اهتماماً أكبر من ذي قبل فيوفد الموظفين لمتابعة الحامية السعودية في البريمي واستعراض الحالة هناك بين آونة وأخرى.

ومن الواضح، أن السعودية اعتبرت منطقة البريمي واحة سعودية منذ أن تواجدت قواتها فيها. لذلك رفضت السماح لفرقة من السلاح الجوي البريطاني للقيام باستطلاعات فيها[٤٥]. ولذلك باتت المخاوف التي تراود السلطان سعيد من تجدد هجمات السعوديين لأراضيه أمراً محتملاً خاصة وأن العاهل السعودي كان يؤمن بأن من

حقه المطالبة بأي منطقة سبق أن حكمها أو سيطر عليها أسلافه أو خضعت لنفوذهم خلال القرن التاسع عشر(٤٦) . فضلاً عن تخوف السلطان سعيد من تبدل الموقف البريطاني إزاء واحة البريمي التي كانت موضع نزاع بين المملكة العربية السعودية من جهة وإمارة أبوظبي وعمان من الجهة الأخرى وذلك خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٥ – ١٩٥٥م وقد وقفت بريطانيا ضد السعودية في الجدل الذي امتد طوال هذه الفترة وانتهى بعرض النزاع على هيئة تحكيم دولية(٤٧) . وكان الإنجليز قد غيروا موقفهم إزاء السعودية بعد أن أعطت امتياز التنقيب عن النفط لشركة أمريكية عام ١٩٣٣م(٤٨) .

بالإضافة إلى معاناة السلطان سعيد من المشاكل مع الإمامة في الداخل والسعودية في الخارج، كانت هناك مشكلة عويصة أخرى هي مشكلة الجفاف الحاد التي شهدتها عمان في الثلاثينات من القرن الماضي والتي أدت إلى إتلاف جانب كبير من المناطق الزراعية الخصبة(٤٩) .

كما أثارت الحكومة الفارسية بنفس الفترة مشكلة ادعاءاتها بمسقط . وكانت ترتكز في هذا الادعاء على احتلالها لمسقط في عهد نادر شاه خلال الفترة من ١٧٣٨ إلى ١٧٤٤م(٥٠) .

وهذه العوامل مجتمعة أدت بالسلطان سعيد إلى قبول الإنذار البريطاني والتخلي عن سياسة عدم الاستعانة بالإمكانات البريطانية، سواء كانت عسكرية أو مادية أو دبلوماسية . وقد اشترط إجراء تعديل على المعاهدة البريطانية العمانية المعقودة عام ١٨٩١ م، فوافقت السلطات البريطانية على ذلك الأمر الذي أدى إلى عودة السلطان سعيد من ظفار إلى العاصمة مسقط .

وكتعبير عن حسن النية في العلاقة الجديدة مع الإنجليز قام السلطان سعيد في نوفمبر عام ١٩٣٧م بزيارة ودية إلى بريطانيا نزل فيها ضيفاً على الحكومة البريطانية لمدة شهرين(٥١) . كما قام في مطلع العام التالي (١٩٣٨م) بجولة حول العالم زار خلالها الهند والولايات المتحدة الأمريكية(٥٢) . وكانت زيارته للولايات المتحدة الأمريكية بناء على دعوة رسمية وجهت له من قِبل الرئيس روزفلت منذ عام ١٩٣٣م بواسطة سفيرها في العراق بول نابنشو (Paul Nabenshow) خلال زيارته لمسقط إحياءً للذكرى المئوية لتوقيع اتفاقية عام ١٨٣٣م بين الولايات المتحدة وعمان(٥٣) .

وفي الخامس من شهر فبراير عام ١٩٣٩م جرت مفاوضات بين بريطانيا متمثلة بالمقيم السياسي في الخليج العربي وليم فاول (William Fowle) وبين عمان يمثلها السلطان سعيد بن تيمور شخصياً تمخضت عن إبرام معاهدة جديدة بين الطرفين لتحل محل المعاهدة السابقة التي كانت قد عقدت في ١٩ مارس من عام ١٨٩١م[٥٤] .

وقد تضمنت المعاهدة الجديدة ثلاثة وعشرين مادة[٥٥] ، ولعل من أبرز المواد التي تضمنتها المعاهدة المادة الحادية عشرة والتي نصت على أن[٥٦] : "أياً من الطرفين المتعاهدين له أن يعين قناصل ليقيموا في أقطار الطرف الآخر بشرط القبول والاستحسان من الطرف الآخر من حيث الأشخاص المرشحين والمحلات التي سيقيمون فيها والقناصل المعينون يمنح لهم على الدوام في الدولة التي يقيمون فيها معاملة وامتيازات لا تكون أقل من قناصل الدول الأخرى"[٥٧] .

ويتضح لنا من المادة المذكورة مستوى العلاقات التي ربطت عمان ببريطانيا حيث أشير بوضوح إلى تبادل الممثلين الدبلوماسيين بين البلدين بمستوى القناصل وهذه المادة قد وردت أيضاً في المعاهدة السابقة التي عقدت بين بريطانيا وعمان عام ١٨٩١م[٥٨] .

كما تطرقت المواد الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة إلى الشكاوى الجنائية والدعاوى الحقوقية والإجراءات المتعلقة بإدارة المتروكات للمتوفين ودعاوى الإفلاس وكيفية حسمها من قبل محاكم البلدين .

وأشارت المادة السابعة عشرة من المعاهدة إلى حرية أداء جميع الشعائر الدينية لعناصر البلدين ما لم تكن إقامة هذه الشعائر تنتهك أو تجرح عواطف أهالي البلد التي تقام فيه فضلاً عن حق أبناء البلدين في بناء البنايات الخاصة بعبادتهم في الأماكن التي يعملون فيها شرط ألا يقوم أحد من الطرفين المتعاهدين بعمل يخل بالمعابد الموجودة لدى الطرف الآخر[٥٩] .

أما بقية مواد المعاهدة الجديدة فقد تناول أغلبها حرية التجارة والملاحة بين البلدين علاوة على التمتع بالحقوق والامتيازات في البيع والشراء والصيانة والحماية التي يجب أن يوفرها أحد الطرفين للآخر . وكذلك شملت هذه المواد إعفاء البضائع العائدة لدى الطرفين من الرسوم والضرائب والعشور الجمركية .

وفي الواقع، أن السلطان سعيد بالرغم من استجابته للإنذار البريطاني، فقد نجح في إرغام الإنجليز على التخفيف من القيود غير المباشرة التي كانوا يفرضونها على سياسة الحكم في عمان منذ عام ١٨٩١م مقابل ترحيبه بالتعاون معهم(٩٠) . إذ أن المعاهدة الجديدة لم يرد فيها حقوق إضافية للرعايا الإنجليز وامتيازات خاصة بهم دون رعايا عمان كما ورد ذلك في المعاهدة السابقة لعام ١٨٩١م(٩١) .

وفي أغسطس من عام ١٩٣٩م أي قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية قدمت بريطانيا كمية من السلاح إلى عمان كهدية، في الوقت الذي أجرى القنصل البريطاني في عمان مفاوضات مع السلطان سعيد قدم خلالها ضماناً بريطانياً ضد أي اعتداء خارجي على عمان، كما وعده بتقديم المعونة المادية، وقد أبدى السلطان استعداده في تقديم مهابط لطائرات السلاح البريطاني في عدد من المناطق الواقعة بين مدينتي مسقط وصلالة مقابل عدة شروط كان من أهمها ما يلي :

١ — أن تكون عمان عضواً مفاوضاً في شأن كل اتفاق هدنة أو سلام عند نهاية الحرب .

٢ — أن تنتهي التسهيلات الممنوحة للإنجليز بنهاية الحرب وأن لا يعمل بها بعدئذ إلا بإذن خاص من السلطان العماني .

٣ — أن يستشار السلطان في كل الشئون السياسية المتعلقة بعمان .

وعندما تأملت الحكومة البريطانية شروط السلطان سعيد وجدت من الضروري الموافقة عليها ليس لحماية مصالحها في عمان فحسب وإنما للمحافظة على مصالحها في عموم منطقة الخليج العربي وللحيلولة دون اهتزاز ثقة أبناء المنطقة فيها كما عبر عن ذلك القنصل البريطاني في تقريره الذي أرسله إلى حكومته والذي ذكر فيه أيضاً بأن عمان قد حصلت على الامتيازات من بريطانيا أكثر من أية دولة عربية أخرى(٩٢) .

ويتضح لنا بأن السلطان سعيد حتى في ظل عودته للاستعانة بالإنجليز حاول أن يكسب المزيد لصالح دولته وأن يصل بها إلى الحد الأدنى من الاستقلالية وعدم الانصياع التام للسياسة البريطانية . كما حاول استثمار ما تقدمه بريطانيا من دعم وخبرات لتطوير عمان وتقدمها في جميع الميادين حتى قال مرة : "إذا لم يكن لدي اكتفاء ذاتي في سلعة

ما، أو في أحدث أساليب التنمية، فإنني أسافر لأستوردها من الخارج، ونفس الشيء بالنسبة للتخصصات من الرجال التي لا تتوافر في عمان، فإنني أذهب إلى مصدرها لأحصل عليها"(٦٣).

وبالفعل نجح السلطان سعيد في الاستفادة من الخبرات الأجنبية لصالح بلاده في الإعمار والمنعة حتى نال إعجاب المؤرخين أمثال لاندن الذي وصفه في كتابه الذي صدر عام ١٩٦٦م بأنه : "كان ومازال أهم حكام البوسعيد منذ عهد سمِيِّه سعيد بن سلطان منذ أكثر من قرن" (٦٤).

الاستنتاجات

توصلنا من خلال البحث إلى ما يلي :

١ — عبر الحكام العمانيون — خلال فترة البحث عن تذمرهم من التحكم البريطاني لمرافق الحكم في عمان، إذ تخلى السلطان تيمور بن فيصل عن الحكم نهائياً عام ١٩٣٠م و بينما استغنى السلطان سعيد بن تيمور — مطلع حكمه — عن المستشارين الإنجليز واستبدل بهم شخصيات عمانية وعربية وقد حاول جاهداً الابتعاد عن النفوذ البريطاني .

٢ — تعرضت عمان خلال فترة البحث إلى مصاعب سياسية واقتصادية بالغة الصعوبة والتعقيد الأمر الذي أجبر السلطان سعيد على التخلي عن سياسته المستقلة والعودة للاتصال بالإنجليز والاحتماء بمعونتهم المالية والسياسية والعسكرية .

٣ — تمسك بريطانيا الشديد بعمان نابع من حرصها الدءوب في المحافظة على مصالحها الحيوية في العالم خاصة وأن عمان تقع على الطريق الموصل إلى — الهند — الدرة اللامعة في التاج البريطاني .

د. فاضل محمد الحسيني

جامعة ناصر — ليبيا

الهوامش

١ – قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي١٩١٤–١٩٤٥م . .، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٠٧٣، ص٣٧٤ .

٢ – فيليبس، وندل، تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط ١٩٨١م، ص١٨٢ .

٣ – Peterson, J.E, Oman in the 20[th] century, London, 1978, P.50.

٤ – F.O. 371/14469 Resident to Taimur Ben Faisal, 11[th] November 1930.

٥ – Peterson, OP-Cit, P5.

٦ – لاندن، روبرت جيران، عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيرا، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة الثالثة، مسقط ١٩٨٣م، ص٤٧٦ .

٧ – لقد ازداد المستشارون الإنجليز لدى حكومة السلطان تيمور وقد أصبحوا بمثابة الوزراء في الحكومة العمانية، واشتهر من بين هؤلاء توماس الذي غدا المستشار الأول للسلطان عام ١٩٢٥م ثم وزيراً للمالية عام ١٩٢٦م . (A.B., Primary documents, 1853-1957, P. 43.)

٨ – F.O. 371/14469, Biscoe to Government of India.

٩ – F.O. 371/15276, Biscoe to Government of India, Jan. 1930.

١٠ – قاسم، الخليج العربي ١٩١٤–١٩٤٥م . . المصدر السابق، ص٣٧٤ .

١١ – Peterson, OP-Cit, P.51.

١٢ – الشهداني، خليل إبراهيم صالح، التطورات السياسية في عمان وعلاقتها الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٨٦م، ص١٤٢ .

١٣ – فيليبس، المصدر السابق، ص١٨٢ .

١٤ – المصدر نفسه .

١٥ – Peterson, OP-Cit, P.P 61-66.

١٦ – العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ١٩٦٥، ص٢٧٧ .

١٧ – I.O, Administration, Memorandum, Muscat, 1908-1928, Aug. 1928.

١٨ – Peterson, OP-Cit, P51.

١٩ – فيليبس، وندل، رحلة إلى عمان، مسقط ١٩٨٦م، ص ص ١٦–١٧ .

٢٠ – لاندن، المصدر السابق، ص٤٧٧ .

٢١ – بيدول، آر، الاتفاقات الدولية مع سلطنة عمان، الحصاد، ندوة الدراسات العمانية، جـ٨، مسقط ١٩٨٠م، ص٢٣٠ .

٢٢ – فيليبس، المصدر نفسه، ص١٨٣ .

٢٣ – إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، طبعة أولى، الرياض ١٩٨١م، ص٢٦٨ .

٢٤ – قاسم، الخليج العربي ١٩١٤–١٩٤٥ . . المصدر السابق، ص٣٧٦ .

٢٥ – مايلز، الخليج . . بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، طبعة رابعة، مسقط ١٩٩٩م، ص ص٤٨١–٤٨٢ .

٢٦ – وصفها الرحالة الكبير ماركو بولو خلال زيارته لها عام ١٩٢٠م فقال : "ظفار مدينة عظيمة جليلة حسنة تقع على مسافة ٥٠٠ ميل إلى الشمال الغربي من الشحر وهي واقعة على البحر ولها ميناء جيد جداً ولذا بينها وبين الهند حركة نقل بالمراكب عظيمة"، عمان وتاريخها البحري، مجلة كبيرة الحجم أصدرتها وزارة الإعلام والثقافة، مسقط ١٩٧٩، ص٤٢ .

٢٧ – كوستا، إم. باولو، دراسة لمدينة ظفار، عمان ١٩٨٤م، ص ص٩–١٠ .

٢٨ – عمان ١٩٨٧، مجلة أصدرتها وزارة الإعلام العمانية، مسقط ١٩٨٧، ص١٧ .

٢٩ – شهدت مدينة صلالة نوعاً من التنمية والتطوير بعدما أصبحت المقر الجديد للسلطان سعيد بدلاً من مسقط (كوستا، المصدر السابق، ص٦) .

٣٠ – تذكر المصادر أن السلطان سعيد لم يجر أي اتصال مع الإنجليز خلال عام كامل من وجوده في مقره الجديد : صلالة"، قاسم، الخليج العربي ١٩١٤–١٩٤٥، المصدر السابق، ص٣٧٧ .

٣١ – **I.O. P5132/13, 13/14, Letter from Government of India to Foreign Office, Jan. 17, 1914.**

٣٢ – إبراهيم، حكومة الهند . . المصدر السابق، ص ص٢٦٦–٢٦٧ .

٣٣ – بن حبيب، مال الله بن علي، ملامح من تاريخ عمان، ترجمة محمد محمد كامل مسقط بدون تاريخ، ص٢٧ .

٣٤ – **F.O. 371, Proposed Visit to Japan, E 5191/1023/91, Muscat, 26781.**

٣٥ – **F.O. 371, Ex-Sultan, Political activities to be watched, Muscat, E 838/838/91.**

٣٦ – **F.O. E 6458/19/35/States of Bahrain and Sheikhdoms of the Persian Gulf, 2nd March/1936.**

٣٧ – لاندن، المصدر السابق، ص٤٧٧ .

٣٨ – قاسم، الخليج العربي، ١٩١٤–١٩٤٥م، المصدر السابق، ص٣٧٦ .

٣٩ – لاندن، المصدر السابق، ص ص٤٧٨–٤٨٠ .

٤٠ – قلعجي، قدوري، الخليج العربي، بيروت، بدون تاريخ، ص ص٥٨٣–٥٨٤

٤١ – مايلز، المصدر السابق، ص٥٦٧ .

٤٢ – عبد الله، محمد مرسي، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧٨، ص٣٥ .

٤٣ – **Palgrave, William, narrative of a year's journey through central and eastern Arabia, Vol. I, London, 1865, P. 286.**

٤٤ – **A.B., Secret, No. C/232, from Major Brenner, Political Agent & Consulate Muscat to Honorable the Political Resident in the Persian Gulf, 23rd Oct., 1934.**

٤٥ – **I.O., 1st Sep. 1934, Historical Memorandum on the Relations of the Wahhabee Almirs & Ben Saud with Eastern Arabia & British Government, 1900-1934.**

٤٦ – لاندن، المصدر السابق، ص٤٧٩ .

٤٧ – العقاد، صلاح، استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج، تطبيق على النزاع حول واحة البريمي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الحادية عشرة، العدد ٤٣، الكويت ١٩٨٥م، ص١٤٢ .

٤٨ – قلعجي، المصدر السابق، ص٥٨٧ .

٤٩ – لاندن المصدر السابق، ص٤٨١ .

٥٠ – قاسم، جمال زكريا، الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، أصول المشكلة وتطورها التاريخي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد العشرون، القاهرة ١٩٧٣، ص١٩٠ ؛ **F.O. 371, Possible, Persian Claim to s, E 4804/51/91.**

٥١ – **F.O. 371/2078/ Government of India to Secretary of State for India, 31st Nov., 1937**

٥٢ – **F.O. 371, E 6985/1023/ Departure from U.S to U.K, Feb. 1038.**

٥٣ – إيلتش ، هيرمان، عمـــان والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة محمد كامل، عمان ١٩٨٥، ص ص٢٧–٢٨ .

٥٤ – **Records of Oman, 1867-1947, Selected and edited by R.W. Bailey CMG, Vol. VI, London, 1988, P. 558.**

٥٥ — اطلعنا على النص الأصلي للمعاهدة الجديدة (١٩٣٩) في مكتبة جامعة السلطان قابوس خلال زيارتنا لسلطنة عمان عام ١٩٩٤م .

٥٦ — **R.O, Relation with the United Kingdom, Treaty of Commerce & Navigation, His Majesty & the Sultan of Muscat, Oman, Muscat, February 5, 1939.**

٥٧ — **R.O, Treaty Series No. 29, Muscat, Feb. 5, 1939 Article 11, P. 531.**

٥٨ — **F.O, 371, Agreement for Prolongation of Anglo-Oman Commercial Treaty, E11710/1778/44, Muscat, 1891 .**

٥٩ — **R.O, Treaty of Commerce & Navigation Between His Majesty & the Sultan of Muscat & Oman, 1936, P. 533.**

٦٠ — لاندن، المصدر السابق، ص٤٧٧ .

٦١ — **F.O, 54/26, Agreement Regarding the Cession of Territory by the Sultan of Oman, dated 20 March 1891.**

٦٢ — إبراهيم، حكومة الهند . . المصدر السابق، ص ص٢٧١-٢٧٣ .

٦٣ — فيلبس، المصدر السابق، ص١٨١ .

٦٤ — لاندن، روبرت جيران، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، الطبعة الأولى، عمان ١٩٨٩م، ص٤٩٥ .

ملاحظة :

الرموز التي وردت في الهوامش تعني ما يلي :

١ — وثائق وزارة الخارجية البريطانية	**F.O. = Foreign Office Records.**
٢ — وثائق وزارة الهند البريطانية	**I.O. = India Office Records**
٣ — وثائق الحدود العربية	**A.B. = Arabian Boundaries.**
٤ — وثائق عمان	**R.O = Records of Oman**

82 - Ottoman Document, No 19/4-17/Important Register/Interior Ministry. Department of General Intelligence, Shaibani. The Emirate of Qatar Between the Past & Present. pp. 120-123. Lorimer. Part 3, Historical. pp. 1222-1223.

83 - Letter dated 6 Jumada al Tani 1332H/4 May 1914.

84 - Lorimer Gazetteer. Hist. Part 3. p. 1416.

85 -.....................................

86 - Family Tree of Bahrain's ruling family prepared by Engineer Khaldoon Ali Abahussain in Oct 1982.

87 - Lorimer, Historical, Part 3, p. 545.

88 - Dr. Ali Abahussain. "Juboor the Arabs of Bahrain or the Arabs of the East", Al Watheeqa, No l/p. 134, & No 3/pp. 78-100. Badayi Al Zuhoor fi Waqayi Al Duhoor, by Ibn Ayas (d.93H). Durar Al Farayid Al Munazzama by Al Gaziri. (d.977H). Al Dau Al Lami, by Sakhawi, (d.902H) & Wafa A1 Wafa by Samhoodi, (d.911H), Tohfat a1 Mujahideen, Malebari (d. after 991H).

89 - Abdul Malik Al Isami, Tareekh Makka, Ms. p. 133, with the Historical Documents Center, calligraphed in 1237H. Attached. p.133 of the Ms.

90 - Angela Clarke. The Bahrain Islands. p.52. Theodore Bent described Bahrain and its monuments in 1889 and he with his wife excavated the Aali mounds in Bahrain where they found these monuments.

91 - Al Najjar. p. 127.

92 - ibid. p. 130.

93 - Bakheet. p. 69.

58 - ....

59 - Dr. Al Najjar. International Relations of Russia & the Soviet Union in the Arab Gulf (Ar). The Arab Gulf. No 2. 1975. Basra. p. 102. Quoted from Luitski. Modern History of the Arab Countries. Moscow 1969. p. 366. Nurie Abdul Bakheet, The Arab Gulf. No 6. 1976. p. 60.

60 - Saldanha. p. 12.

61 - Saldanha, p. 20.

62 - ibid, p. 28.

63 - Dr. Al Khususi. p. 124.

64 – Lorimer. 1/514.

65 - FO/2481/70 l. saldanha. p. 33.

66 - Al Watheeqa, No 16, p. l08.

67 - Saldanha, pp. 34-36.

68 - ibid, p. 31.

69 – ibid, p. 44.

70 - ibid, p. 45.

71 - Dr. Al Khususi, Russian Activity in the Arab Gulf. (Ar). Gulf & Arabian Island Studies. No 18. 5th Print, April 1979. pp. 112-121. Quoting Lorimer. Vol. l/Hist. 1967. pp. 402-511.

72 – Lorimer, 1/542.

73 - Dr.Al Harnadani. Al Watheeqa. No 16. p. lO7

74 – Lorimer. 1/508.

75 - Dr. Al Najjar. p. l06. Quoted from Lorimer. 1/542.

76 – Lorimer. 1/508 542.

77 - Dr. Al Najjar. p. 113.

78 - Saldanha, p. 50.

79 - ibid, p. 52.

80 - Dr. Rezvan, pp.20-21 and Alex Bogarov. Trnslated from Russian to Arabic by Dr. Yafla Yusuf Jameel

81 - File 417, List 1, & File 2512 typed out.

32 – Newspaper, Al Watan of Kuwait, 7635/2081 dated 20 May 1997. Dr. Al Najjar. P. 106.

33 - Lorimer, I/Hist/p. 1026. Quoted by Bakheet, on p. 63.

34 - Saldanha, p. 27.

35 - Russian Ships in the Arab Gulf. pp. 91,92. Dr. Al Hamadani. p. 105.

36 - Luitski, 423-424, quoted by Dr. Al Hamadani, Al Watheeqa, 16/94. Bakheet, The Conflict Between Russia & Britain in Fars & the Arab Gulf. No 6. 1976.

37 – Dr. Hamadani, p. 96. Extract from Dr. Dawood. P. 123.

38 - Lorimer, I/575 (Geographical).

39 - Dr. Al Khususi, The Gulf & the Arabian Island Studies. 18. pp. 120-121.

40 - Dr. Tariq Al Hamadani, The Ottomans & Russia in the Arab Gulf. Al Watheeqa No. 16/94 quoted from Luitski. The Modem History of Arab Countries. (Ar) "Dar Al Taqaddum, Moscow," p. 424.

41 - Petrosian, The Ottoman Empire & Russia in the 19th Century. pp. 1-20.

42 - Saldanha, p.45. Al Watheeqa 22.

43 – Lorimer, I/Hist/550 quoted by Al Najjar, p. 106.

44 - Gulf & Arabian Island Studies, 18/pp. 117-120.

45 - Ottoman document No. 64/421/E.A. of 5 Oct. 1901 (attached), Serial 848.

46 - Saldanha, p.ll.

47 – Lorimer, I/Hist/508. Dr. Najjar. p. 106.

48 - ibid, Lor/1/Hist/508.

49 - Gulf & Arabian Island Studies. No 18/pp. 121-122.

50 – Dr. Ginnadi. P. 4

51 - Russian Ships in the Gulf. Translated by Salim Toba. pp. 108-109.

52 - Bakheet, p. 69. quoted from Lorimer Hist/Ib/1037.

53 - Lorimer 1/508.

54 - Lorimer 1/508

55 - Dr. Al Khususi. pp.121-124

56 - ibid, p. 122.

57 - Arnold Wilson. The Arab Gulf. Translated by Dr. Abdul Qadar Yusuf, Kuwait, 1959/p. 416.

21—

ALWATHEEKAH



THE DOCUMENT
A REFEREED HISTORICAL PERIODICAL
BY H.D.C. OF KINGDOM OF BAHRAIN
ZUL-QEEDA 1425H - JAN. 2005
ISSUE No. 47 – 24th YEAR

الثمن ديناران